



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

زيارة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى السعودية

أبعاد ودلالات ونتائج القمة المصرية السعودية بمدينة نيوم



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي



مقدمة

توجّه السيد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى مدينة نيوم بالملكة السعودية، في 21 أغسطس 2025؛ تلبيةً لدعوة من ولي عهد المملكة ورئيس مجلس الوزراء الأمير "محمد بن سلمان"، في زيارة استمرت لساعات استعرض خلالها الجانبان العلاقات الأخوية، وسُبل تعزيزها في شتى المجالات، كما بحثا أيضاً مستجدات الأحداث الإقليمية، وفي مقدمتها تطورات الأوضاع في قطاع غزة.

وشارك في الوفد المصري وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج الدكتور "بدر عبد العاطي"، ورئيس المخابرات العامة اللواء "حسن رشاد"، ومن الجانب السعودي، شارك كلٌ من وزير الخارجية الأمير "فيصل بن فرحان"، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني الدكتور "مسعود العيaban"، ورئيس الاستخبارات العامة "خالد الحميدان".

وجاءت زيارة الرئيس السيسي في إطار العلاقات التاريخية الراسخة التي تجمع بين مصر والسعودية، وتجسيدا لحرص القيادتين على مواصلة تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، إلى جانب التنسيق والتشاور المستمر بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. كما أتت الزيارة مؤاكلة للظرف الدقيق الذي يمر به الإقليم، والذي يتطلب أعلى درجات التنسيق بين الجانبين اللذين يُمثّلان رمانة ميزان الإقليم، وضمانة استقراره.

وقد حظيت ملفات عدة بأولوية على أجندة القمة المصرية السعودية؛ وأهمها تطورات الحرب في قطاع غزة، إلى جانب الملفات المتعلقة بلبنان وسوريا والسودان وليبيا واليمن، فضلاً عن أمن البحر الأحمر، وشهدت القمة نقاشات عميقة حول عدد من ملفات التعاون الثنائي.

ويتناول هذا التقرير دلالات القمة المصرية السعودية بمدينة نيوم، والرسائل التي بعثت بها للإقليم والمجتمع الدولي في هذا التوقيت، فضلاً عن الأولوية التي تحتلها الحرب في قطاع غزة بالنسبة لصانع القرار في مصر والسعودية.

أولاً: رسائل ودلالات القمة المصرية السعودية:

تعكس حفاوة الاستقبال للرئيس "عبد الفتاح السيسي" في نيوم حالة من الارتياح في العلاقات بين البلدين، كما أكدت متانة العلاقات بين القاهرة والرياض، ومستوى التنسيق والتناغم بين الدولتين بشأن العديد من الملفات الإقليمية. وثمة رسائل بعثت بها القمة، ودلالات مهمة لمجيئها في هذا التوقيت، وفي مقدمتها:

(1) إنهاء حالة الجدل بشأن الخلافات بين القاهرة والرياض:

تأتي الزيارة لتهيئة عملياً حالة الجدل، والتكهنات التي زعمت وجود خلافات في وجهات النظر بين القاهرة والرياض، ولتؤكد على عمق الروابط التاريخية بين البلدين، والتشاور الدائم، والمستمر بين القيادة السياسية حول التحديات والمخاطر التي تمر بها المنطقة. ولعل الفترة السابقة قد شهدت بالفعل تأكيدات رسمية من الجانبين بشأن الرفض الكامل والاستهجان لأي محاولات "يأسية" من بعض المنصات الإلكترونية غير المسؤولة للمساس بالعلاقات التاريخية المصرية السعودية، أو الإساءة للبلدين الشقيقين والتشكيك في صلابتها.

وفي هذا السياق، أكدت الحكومة المصرية طيلة الأشهر الماضية أن محاولات التشكيك في العلاقات المصرية السعودية ما هي إلا محاولات لاستغلال السوشال ميديا في الإساءة للعلاقات بين البلدين، وتصدير مشهد كما لو كان هناك توتر في العلاقات بينهما. وشددت مصر على أنها لن تسمح بأي محاولات تؤدي إلى توتر العلاقات بين مصر والسعودية؛ فمصر والسعودية جناح الأمة العربية والإسلامية، والعلاقات بينهما مبنية على وحدة المصير والتشارك في العديد من القضايا والتحديات. وهناك توافق مصري - سعودي في الرؤى التي تواجه الأمة العربية والإسلامية، والعلاقات بين الرئيس "السيسي" والملك "سلمان" والأمير "محمد بن سلمان" شديدة التميز ومنعكسة على التواصل على المستوى الحكومي والشعبي أيضاً.



ويرى العديد من المراقبين أن قمة نيوم تُدَلِّل بوضوح على أن التنسيق الثنائي بين القاهرة والرياض يُشكل ركناً أساسياً في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وفي تعزيز التضامن العربي خلال المرحلة المقبلة؛ فالتاريخ يشهد على مواقف الدعم المتبادل في القضايا كافة؛ سواء السياسية أم الاقتصادية أم الأمنية. هذا، وتُمثِّل السعودية الشريك الإستراتيجي الأول لمصر في المنطقة، ويظل التعاون بين الجانبين ركيزة أساسية لحماية الأمن القومي العربي وصون استقرار الشرق الأوسط. وتعكس القمة أيضاً توافق الرؤى بين القيادتين حول ضرورة استمرار التنسيق والتشاور في ظل التحديات التي تفرضها الحرب في قطاع غزة، والتي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي، إلى جانب الملفات الأخرى المرتبطة بسوريا ولبنان واليمن وليبيا والسودان وأمن البحر الأحمر.



(2) إدراك عميق لحساسية المرحلة التي يمر بها الإقليم:

يعكس توقيت قمة نيوم إدراكاً عميقاً من الرئيس "السيسي" وولي العهد السعودي لحساسية المرحلة التي تمر بها المنطقة، والتي تستوجب وحدة الصف العربي لمواجهة التدخلات الخارجية ومحاولات العبث بأمن واستقرار المنطقة؛ فالدور المصري السعودي يظل هو الأقدر على قيادة الموقف العربي نحو حلول عادلة تحفظ الحقوق وتعيد الاستقرار للمنطقة.

ويُمثل استمرار التنسيق الوثيق بين القاهرة والرياض رسالة واضحة للعالم بأن الدولتين تعملان معًا من أجل السلام والتنمية، وليس فقط لحماية مصالحهما الوطنية، ويتجلى ذلك في الملفات الإقليمية المتنوعة التي بحثتها القمة؛ وأهمها تطورات الحرب في قطاع غزة، إلى جانب الملفات المتعلقة بلبنان وسوريا والسودان وليبيا واليمن، فضلاً عن أمن البحر الأحمر.

(3) الرفض القاطع لمخطط التهجير للفلسطينيين:

كانت مخرجات قمة نيوم واضحة بشأن الحرب على قطاع غزة، وقد حرصت القمة على إرسال عدة رسائل في هذا الصدد، وفي مقدمتها التوافق المصري السعودي بشأن ضرورة الإسراع في إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة دون عوائق، والإفراج عن الرهائن والأسرى، فضلاً عن رفض أي محاولات لتهجير الفلسطينيين من أرضهم أو إعادة فرض الاحتلال العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، وضرورة وقف الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر كانت قد أعلنت قبل أيام من زيارة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" للسعودية عن مقترح لوقف إطلاق النار في قطاع غزة (لمدة 60 يوماً) يُمهّد للحل الشامل في القطاع، ووافقت عليه حركة حماس. علاوةً على ذلك، أصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً أكدت أن مصر تتابع بقلق بالغ مُضي الحكومة الإسرائيلية قدماً في تنفيذ خطة هجوم لقوات الاحتلال الإسرائيلية. ودعت الخارجية المصرية المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط "ستيف ويتكوف" لدفع إسرائيل إلى الموافقة على مقترح الهدنة الخطة، مؤكدةً استهجانها الشديد للسياسات التصعيدية الإسرائيلية والتوسع في احتلالها للأراضي الفلسطينية؛ سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة، والتماهي في الجرائم الممنهجة ضد المدنيين الأبرياء ومواصلة التخطيط لتفجير الصراعات من أوسعها، بما يؤدي إلى تفاقم الوضع المتأزم، وبما يعكس الرهان الإسرائيلي على الحلول العسكرية وفرض الأمر الواقع.

(4) توحيد الرؤى المصرية السعودية بشأن المخاطر والتهديدات الإقليمية:

تؤكد بعض التحليلات أن من أهم الرسائل التي بعثت بها قمة نيوم تتمثل في توحيد الرؤية بين مصر والسعودية بشأن تشخيص التهديدات والمخاطر الحالية التي تواجه المنطقة العربية ككل. ومن ثم، التنسيق وبلورة خطة لتحركات عملية على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية فيما يخص سوريا أو لبنان أو ليبيا أو السودان أو أمن البحر الأحمر.

ويُعد هذا التنسيق بين البلدين ركيزة أساسية لأمن واستقرار المنطقة بما للبلدين من دور وثقل إقليمي وعربي كبير ومؤثر لحماية المنطقة العربية من المخاطر التي تحدق به. فالعالم العربي يعول كثيراً على أي قمة سعودية - مصرية، لما لها من ثقل وتأثير في رسم مسارات جديدة تخدم القضايا العربية الجوهرية.

ومن هذا المنطلق، تأتي دائماً تأكيدات الرئيس "السيسي" بشأن السعي المصري الدؤوب لتعزيز العلاقات مع السعودية، ليس فقط على المستوى الثنائي، بل كجزء من منظومة عمل عربية مشتركة تهدف إلى مواجهة التحديات الكبرى في الشرق الأوسط، لا سيما أزمة غزة، وتفعيل الدور العربي في صياغة الحلول السياسية والأمنية.

العلاقات الاقتصادية بين مصر والسعودية بالنصف الأول 2025

ارتفاعاً مقارنة
بالنصف الأول 2024

20%

حجم التبادل التجاري
بالنصف الأول 2025

5.9
مليار دولار

4.4 مليار دولار صادرات السعودية إلى مصر

1.5 مليار دولار صادرات مصر إلى السعودية

أبرز صادرات السعودية إلى مصر
(القيمة بالمليون دولار)

3300 الوقود والزيوت المعدنية

596 اللدائن ومصنوعاتها

139 الكيماويات العضوية

أبرز صادرات
مصر إلى السعودية
(القيمة بالمليون دولار)

237 النحاس ومصنوعاته

192 الخضراوات والفواكه

152 الملابس الجاهزة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

الاقتصادية CNN

(5) شراكة إستراتيجية متعددة الأبعاد:

كان من بين الدلالات التي أوضحتها القمة المصرية السعودية تعدد جوانب الشراكة بين القاهرة والرياض؛ فالشراكة بينهما إستراتيجية متكاملة، ويُمثّل الاقتصاد بُعدًا في غاية الأهمية لتلك الشراكة؛ فالسعودية من أكبر الشركاء التجاريين لمصر، وأحد أهم مصادر الاستثمارات المباشرة في قطاعات متنوعة، أبرزها الطاقة، والسياحة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والنقل.

وفي هذا الصدد، كان من أبرز مخرجات القمة تأكيد أهمية تعزيز الاستثمارات المشتركة، والإسراع في تدشين "مجلس التنسيق الأعلى المصري السعودي"، باعتباره إطاراً شاملاً لتعزيز العلاقات على كافة المستويات، كما تم الاتفاق على إطلاق العديد من الشراكات في قطاعات اقتصادية مختلفة.

وفيما يخص مجلس التنسيق الأعلى المصري السعودي، فإن الرئيس "السيسي" كان قد أصدر قراراً جمهورياً، في يونيو 2025، بالموافقة على تشكيل المجلس على أن يتولى رئاسته من الجانب المصري رئيس الدولة، فيما يتولى رئاسته من الجانب السعودي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وبالإضافة إلى رئيسي الجانبين، يتألف المجلس أيضاً من عدد من الوزراء مسؤولي البلدين في المجالات ذات الصلة بالمهمات المسندة إليه. ويكون لكل جانب أمين يتولى التنسيق مع نظيره في الجانب الآخر، واتخاذ ما يلزم لتنفيذ المهام المتفق عليها.

ويهدف المجلس إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات، وبخاصة: السياسية والأمنية، والاقتصادية، والتجارية، والاستثمارية والتعليمية والصحية، والزراعية والبيئية، والثقافية والصناعية، والتقنية، والاتصالات والنقل، والتعاون الرقمي، والبنى التحتية، والطاقة. ويعقد المجلس اجتماعاته دورياً وبالتناوب في بلدي الجانبين، وللمجلس أن يعقد اجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وله صلاحية تشكيل لجان تحضيرية لمساندته في إنهاء المهمات المسندة إليه.

مصر والسعودية

شراكة استثمارية متجددة

اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات
توقع خلال 2024

تسهيلات سعودية
كبيرة
للشركات العاملة بمجال
الطاقة المتجددة

العمالة المصرية
ركيزة في النهضة
الحالية للمملكة

حل 70% من مشكلات
المستثمرين السعوديين
14 منازعة فقط متبقية
وستحل قريباً

تدشين خطة ربط
كهربائي
بحلول صيف 2025

سيضخها صندوق
الاستثمارات العامة

5

مرحلة
أولى

مليارات دولار

10.3
قيمة الودائع
السعودية
في مصر
مليار دولار

5.3
طويلة الأجل

5
قصيرة الأجل

تعتزم المملكة:
تحويلها إلى استثمارات

ثانيًا: أولوية ملف غزة على أجندة القمم بين القاهرة والرياض:

منذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر 2023، شهدت العلاقات بين مصر والسعودية تواصلًا مكثفًا، واضطلع الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بعدة زيارات مهمة للمملكة السعودية استهدفت تعزيز التنسيق بشأن تطورات الحرب على قطاع غزة، وبحث جهود التوصل إلى هدنة إنسانية ووقف إطلاق النار، وأبرز تلك الزيارات ما يلي:



▪ القمة العربية بالبحر الأحمر (مايو 2023):

شارك الرئيس "السيسي" في القمة الـ 32 لمجلس جامعة الدول العربية التي عُقدت في جدة، بحضور قادة الدول العربية. وتناول الاجتماع القضايا العربية الملحة، وعلى رأسها تطورات الأوضاع في فلسطين؛ حيث جدد الرئيس "السيسي" موقف مصر الداعم للحقوق الفلسطينية، وحل القضية على أساس الدولة المستقلة. وكانت القمة فرصة لتأكيد وحدة الموقف العربي تجاه التحديات الإقليمية، وتعزيز التعاون المشترك في مواجهة الأزمات.

■ القمة العربية المصغرة لمناقشة أزمة غزة (فبراير 2025):

قام الرئيس "السيسي" بزيارة رسمية إلى السعودية عقب جولة في إسبانيا، شارك خلالها في اجتماع مصغر ضم قادة مصر، السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، والأردن. وكان محور الاجتماع هو بحث خطة متكاملة لإعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب، ضمن جهود لتقديم بدائل عملية عن المقترحات الأمريكية المثيرة للجدل، والتي تتضمن تهجير الفلسطينيين من القطاع. كما ركّز الاجتماع على ضرورة تنسيق الجهود العربية والدولية لدعم الفلسطينيين وتحقيق استقرار دائم في المنطقة.

■ قمة نيوم الأخيرة (أغسطس 2025):

أتت زيارة الرئيس "السيسي" الأخيرة للسعودية بشكل أساسي لتنسيق المواقف في ضوء المخاطر التي تحيط بالقضية الفلسطينية، ومحاولات تهجير الفلسطينيين، والسعي لاحتلال مدينة غزة، واستكمال الملفات الخاصة بالقطاع.

وفي هذا الصدد، يرى البعض أن التنسيق المصري السعودي بشأن الحرب على غزة في هذا التوقيت له تداعيات إيجابية ومؤثرة على مجمل العمل العربي المشترك قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر المقبل. وقد أظهرت القمة بوضوح أن مصر والسعودية تمثلان جناحي القوة للأمتين العربية والإسلامية ومصدر دعمهما. تدركان أهمية العمل المشترك لمواجهة التحديات وتحقيق المصالح المشتركة لشعبي البلدين وللأمة العربية والإسلامية.

محصلة القول: تُدلل القمة المصرية السعودية الأخيرة في الرياض على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، والتي ازدادت رسوخاً في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، وتُرجمت في زيارات واتصالات لا تنقطع بين مسؤولي البلدين، بما يعكس حرصهما على تعزيز شراكتهما الإستراتيجية، والعمل سوياً على بلورة مواقف عربية موحّدة تجاه القضايا الإقليمية في ظل التهديدات المتنامية التي تواجه المنطقة، وتضعها على صفيح ساخن، مع التأكيد دائماً على أهمية دعم استقرار دول المنطقة، والحفاظ على وحدة أراضيها وسلامة مؤسساتها الوطنية.

وتأتي زيارة الرئيس "السيسي" لمدينة نيوم السعودية في توقيت شديد الخصوصية: فالمحاولات الإسرائيلية مستمرة لتغيير الوضع على الأرض في غزة، وتصفية القضية الفلسطينية باحتلال القطاع وتهجير الفلسطينيين. وترى مصر والسعودية في ذلك خطراً على الوضعين الإقليمي والدولي، وتهديداً للسلم والاستقرار في المنطقة الشرق الأوسط، ومحاولاً من جانب إسرائيل للقضاء على فرص السلام والتعايش بين شعوب المنطقة.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو